

تشجيع أبحاث شبابية

دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

إيمان بوغمي

باحثة في القانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأيت ملول – جامعة ابن زهر أكادير.

08 شتنبر 2024



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

ملخص:

يشكل المجتمع المدني دعامة أساسية لنجاح أية سياسة تنموية، وعليه فإن سياسة القرب تنطلق من مكون جوهري ألا وهو المواطن؛ إذ تعتبره الحجر الأساس لتحقيق التنمية. وتكتسب هذه السياسة معناها من خلال تعزيز دور المواطن في تدبير الشأن العام الترابي. وفي هذا الصدد تبنت مختلف دول العالم آليات لتعزيز المشاركة المواطنة من قبيل آلية الميزانية التشاركية، وآلية تأسيس فضاءات محلية، أو ما يسمى بالمجالس الجماعية.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني- المواطن- تدبير الشأن الترابي- الميزانية التشاركية- المجالس الجماعية.

Abstract :

Civil society is considered a fundamental pillar for the success of any developmental policy. Therefore, the policy of proximity is based on a central and essential component, which is the citizen. Who considered the core of achieving development. By enhancing their role in local public affairs management, this policy gains its significance. In this regard, various countries around the world have adopted mechanisms to enhance citizen participation, such as mechanisms for participatory budgeting and establishing local spaces, or so- called communal councils.

Key words:

Civil Society - Citizen - Territorial Affairs Management - Participatory Budgeting - Collective Councils.



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

مقدمة:

عرف العالم ابتداء من النصف الأخير من القرن العشرين تغيرا سياسيا غير مسبوق حيث انهارت العديد من الأنظمة السياسية غير الديمقراطية من الداخل أو أصبحت معرضة لذلك. حتى إن الدول التي استمرت اتخذت قناعا مزيفا لوجودها؛ فالتوجهات الحديثة للتنمية السياسية تفترض أن السياسة في المجتمعات التقليدية محتكرة من طرف فئة قليلة من الناس، وتخضع لها الغالبية إكراها لا طوعا؛ لذلك شكل ضبط المجال الترابي والتحكم فيه هاجس مختلف الدول منذ زمن بعيد، وذلك بهدف خلق استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي يمكن من تحقيق التقدم المنشود للمجتمع . وفي هذه الحالة يتطلب الأمر إشراك العديد من الأفراد في عملية صنع القرار العمومي، لخلق مواطن مشارك في العملية السياسية.

وارتبطت هذه العملية في بادئ الأمر بما يعرف بالديمقراطية التمثيلية؛ فالتجربة المغربية مثلا لما أدركت قصور هذا النموذج انخرطت في مسار عالمي من أجل تطوير تدبير الشأن العام وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والحكمة الجيدة في البناء المؤسسي. وهذا ما أدى إلى إضافة نموذج لتدبير جديد من أجل إنجاح الديمقراطية المحلية، وهو ما عرف بالديمقراطية التشاركية، هذه الديمقراطية التي يساهم فيها مجموعة من المتدخلين من بينها المجتمع المدني الذي يعتبر أكثر معبر عن مطالب وطموحات المواطنين .

لقائل أن يقول بأن الديمقراطية تبقى تشاركية من حيث المفهوم، وهو قول له وجهاته، بمعنى من المعاني، لكن من اللازم الانتباه إلى الفرق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية من حيث كون هذه الأخيرة جاءت لاحقة بالنسبة للأولى بالشكل الذي جعل فيها مسار إصلاحيا لها، يحاول أن يتجاوز النقائص التي كشفها التطور التاريخي في أداء الأولى مادامت الديمقراطية التشاركية باعتبارها عرضا مؤسساتيا للمشاركة موجه للمواطنين.

وعليه، فالمقاربة التشاركية ظهرت نتيجة الانتقادات التي وجهت للديمقراطية التمثيلية التي أصبحت محصورة في العملية الانتخابية، حيث يغيب دور المواطن في العملية التنموية بمجرد انتهاء فرز الأصوات، وينفرد المنتخب بالقرارات التي قد تكون إيجابية أو سلبية . إن المقاربة التشاركية إذن هي أسلوب تقني في التدبير العمومي يعتمد آليات الإشراك ووسائل التحفيز على المشاركة المدنية في مسار إنتاج السياسات العمومية خاصة التنموية منها.

هذا ولقد حظي المجتمع المدني بمكانة رفيعة في مختلف الخطط والسياسات واستراتيجيات الدول، بالنظر إلى أدواره الهامة والمتعاضدة من خلال المساهمة في تدبير الشأن العام.

ومنه فإن مشاركة المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم التشريعات والسياسات والقرارات العمومية والبرامج التنموية ومساءلتهم للمرافق والخدمات العمومية أضحت مع مرور الوقت ضرورية، وفي الوقت الحالي واجبة وإلزامية على اعتبار أنه كيف يمكن تصور عيش داخل مجتمع ما منظم ببرامج ومؤطر بقوانين تريدها السلطات العمومية بطريقة لا يريدها المواطن؟ وكيف يمكن لهذه السلطات العمومية أن تعمل على إشراك المواطن دون أن تبادر الفعاليات المدنية من جهتها لذلك؟.

فالمجتمع المدني كنسيج جمعي يمتلك من الإمكانيات المعرفية وشبكات التواصل بين باقي الفاعلين المحليين، ما يمكنه من خلالها المساهمة في تحقيق ديمقراطية تشاركية على المستوى الترابي . ويشكل التدبير الترابي أهمية



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

حيوية بالنسبة للدول في بلورة وتوجيه سياسات عمومية مندمجة وتشاركية، حيث تجعل من التراب عنصرا مفتاحا لكل تنمية ترابية وإرساء ثقافة الديمقراطية المحلية.

في هذا السياق؛ أصبح "التراب" يعوض أكثر فأكثر "المجال". كما تنوعت أدوار المرجعية "الترابية"، بل أصبحنا نتحدث عن "ترابيات"، بحسب تعدد المرجعيات والأبعاد والمقاييس. وبالتالي تعددت دلالات ومركزية مفهوم "الترابية"؛ فالتراب هو نتاج تاريخ، يتم تشييده عبر القرون من طرف مجتمع منظم من أجل الاستجابة لحاجيات التسيير والأمن والتنمية، وهو مكون من مكونات الهوية. ويبرز أن مفهوم "التدبير الترابي" أكثر تداولية من مفهوم "إعداد التراب" أو "المجال"، لأنه سيجعل من التراب ليس فقط مجالا للإعداد والتنظيم، بل سيحوّله إلى أحد المداخل الجديدة للسياسات العمومية الناجعة.

وعليه فإن البعد الترابي هو بعد مركزي في منطق التنمية الترابية؛ ذلك أن الرأسمال الاجتماعي يمكن أن يتخذ كقاعدة للتنمية الترابية سواء باعتباره عاملا لتعبئة الفاعلين حول مشاريع متفق بشأنها، في أفق تحديد مستقبل ترابهم في سياق الانفتاح والتنافسية المتنامية، أو من أجل التثمين الاقتصادي للإرث المادي وغير المادي المشترك. وتتميز التجارب الرائدة في سياسة القرب بإشراك المجتمع المدني، وجعل المجال الترابي رائدا ببرامجه التنموية. فكيف يساهم في تدبير الشأن الترابي من خلال بعض النماذج؟ ومن هذا المنطلق سيتم تدارس موضوع الإشكالية وفق محورين أساسيين.

المحور الأول: الميزانية التشاركية آلية معززة للديمقراطية التشاركية المحلية

تشكل الميزانية التشاركية آلية لتجسيد المقاربة التشاركية، وتهدف إلى تحسين الشفافية والكفاءة المؤسسية، وإعطاء صوت للسكان عن طريق جعلها تضطلع بعمليات اتخاذ وصنع القرار المحلي. وعلى هذا الأساس أصبحت الميزانية التشاركية آلية معتمدة في أكثر من منطقة من دول العالم. ولقد اعتمدت لأول مرة في مدينة بورتو أليغري البرازيلية (أولا)، لتنتقل بعدها إلى مختلف الدول مثل مدينة بواتو شارنت الفرنسية (ثانيا).

أولا: تجربة مدينة بورتو أليغري البرازيلية

يتضمن نموذج بورتو أليغري ثلاث أبعاد جوهرية، تتحدد في المشاركة الشعبية لمناقشة المواضيع التي تهم حياة السكان بشكل مباشر والحوار والتشاور بشأنها، أي منح إلى حد ما سلطة اتخاذ القرار للمشاركين (المواطنين العاديين)؛ وكذا الإنخراط في الحياة السياسية. تدعو هذه الأبعاد الثلاثة لنموذج بورتو أليغري إلى ترسيخ الديمقراطية وإرساء دعائم نجاحها، إن على الصعيدين الوطني أو الدولي. والجدير بالذكر أن هذه التجربة كانت قد راهنت على العدالة الاجتماعية وبالأساس إعادة توزيع الميزانية بشكل متكافئ عبر دينامية مجالية تعطي الأحياء الفقيرة صوتا إضافيا في مجلس الأحياء وعند المنتدبين عنها أثناء دورات الميزانية. وعلى هذا الأساس فإن الفئات الشعبية كانت مدعوة ومشجعة بقوة من أجل التحرك لتأخذ حصتها من التجهيزات الأساسية في أحيائها.



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

إن الميزانية التشاركية (PB) في بورتو أليغري هي هيكل وعملية لمشاركة المواطنين، تعتمد على ثلاثة مبادئ رئيسية، كما تشرك مجموعة من المؤسسات التي تعمل كآليات أو قنوات للمشاركة الشعبية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات للسلطات المحلية. وتتمثل هذه المبادئ في العناصر الآتية:

- حق جميع المواطنين في المشاركة لتدبير شؤون منطقتهم.
- تخضع المشاركة المواطنة لمزيج من قواعد الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وتحدث من خلال مؤسسات تعمل بانتظام، حيث يتم تحديد قواعدها الثابتة بواسطة المشاركين.

- تخصص موارد الاستثمار وفقاً لطريقة موضوعية تعتمد على مزيج من "المعايير العامة"، وهي معايير موضوعية تقرها مؤسسات المشاركة لتحديد الأولويات، كما تعتمد على "المعايير التقنية"، وهي معايير متعلقة بالجدوى التقنية أو الاقتصادية كما يتم تعريفها من قبل السلطة التنفيذية والقوانين الفدرالية أو الولائية أو المحلية والتي تباشرها السلطة التنفيذية.

أصبحت مدينة بورتو أليغري نموذجاً للابتكار الديمقراطي؛ النابع من ثراء العمليات التشاركية التي عاشتها المدينة في لحظات تاريخية مختلفة. وينطوي على استيلاء انتقائي للذاكرة الاجتماعية التي تحتفي إما برواية حزب العمال أو بالتقليد اليساري المحلي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن حزب العمال آنذاك استطاع أن يكرس ما يسمى بالميزانية التشاركية. كما أن التغييرات التي أحدثها حزب العمال عن طريق حسن التدبير الحضري ظلت باقية بعد الحكومات التي قادها، مما يشهد على طابعه الريادي. إذ لا تجرؤ حكومة ما محلية جديدة على مهاجمة نظام الميزانيات التشاركية بشكل مباشر، بل تحاول إضعاف تأثير هذا النظام وتوجيهه في اتجاهات جديدة.

لقد تحولت بعد ذلك "الميزانية التشاركية" إلى ماركة مسجلة انتشرت في دول أمريكا اللاتينية، ثم انتقلت إلى أوروبا لتظهر تجارب أخرى بطموحات أخرى غير تلك التي دفعت خروجها بمدينة بورتو أليغري إلى مجال العدالة الاجتماعية، وتقوية شعور المواطن بالمسؤولية بوضعه في مركز القرار.

إن الميزانية التشاركية التي عرفت بها مدينة بورتو أليغري هي شكل من أشكال التجمعات المنبئية على المشاركة المواطنة، إذ تحاول الابتعاد ما أمكن عن التقاليد الاستبدادية اللاديمقراطية الموروثة عن السياسات والبرامج والاستراتيجيات العامة للبلاد، بل تلجأ إلى المشاركة المباشرة للسكان في المراحل المختلفة لإعداد الميزانية وتنفيذها.

ثانياً: تجربة مدينة بواتو شارانت الفرنسية

منذ بداية العام الدراسي 2004، قامت مدينة بواتو شارانت بإطلاق ميزانيات تشاركية في المدارس الثانوية. حيث يقوم الطلاب وأولياء أمورهم والمعلمون والموظفون التقنيون، والإداريون بتحديد والتصويت على مشاريع مؤسساتهم عن طريق الميزانيات التشاركية.

لقد تأسست السياسة التشاركية لمنطقة بواتو شارانت في أواخر عام 2004 بانتخاب سيغولين رويال Ségolène Royal، وواصلت التطور منذ ذلك التاريخ. حيث سعت سيغولين إلى إشراك السكان في القرارات المحلية. وركزت هذه العملية في البداية على المدارس الثانوية، قبل أن يتم تعميمها تدريجياً من خلال التدارس في سياسات أخرى

دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

تخص المنطقة؛ مثل النقل والبيئة والاقتصاد. وقد شهدت هذه السياسة تطورات هامة، مع أجراً معايير العدالة الاجتماعية التي حددها المرتفقون أنفسهم، من خلال عملية تشاركية صرفة.

إن الميزانية التشاركية للمدارس الثانوية) Budget Participatif des lycées (هي نتيجة لمحاولة تداولية لوضع إطار مبتكر لمشاركة المواطنين لإرساء الديمقراطية التشاركية. وإن إطار الديمقراطية التشاركية لبواتو شارنت، والذي يتميز بالتركيز على نقل سلطة القرار إلى المواطنين ومشاركة الفئات الهشة والمحرومة من السكان في أجندة اجتماعية هو تجسيد لتنفيذ هذه العملية التشاركية، والتي تم إنشاؤها بغية تحقيق الهدف المنشود؛ ألا وهو القطع مع كل الممارسات التي لاتشرك المواطنين في فرنسا.

لعبت شخصية رويال Royal وإرادتها السياسية دوراً كبيراً في بلورة آلية الميزانية التشاركية في بواتو شارنت. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة الديمقراطية التشاركية هي التي أثرت في النقاش السياسي الفرنسي. ففي نهاية العام 2002، خلال خطاب ألقته في الجمعية الوطنية، أشارت رويال لأول مرة إلى هذا المفهوم في إطار رسمي، واقترحت دمج مبدأ الديمقراطية التشاركية في الدستور الفرنسي.

إن اعتماد آلية الميزانية التشاركية المحلية من خلال هذه التجارب تطلب إرادة سياسية وقدرة تديرية وتسييرية، لأن المشاركين لهم تأثير حقيقي في الميزانية. ويشكل تطوير هذه الآلية بشكل عقلاني أجندة الأولويات القائمة على إرادة الساكنة المحلية في كافة المجالات.

ويمكن القول إن الميزانية التشاركية تعتبر آلية أساسية مكنت من إشراك الساكنة في تدبير الشأن الترابي. ومنه جسدت منطلقاً لتكريس دعائم المشاركة المواطنة الفعالة؛ بغية الارتقاء بأهمية دور المواطن في تسيير وتدير شؤون المنطقة. وتوجد إلى جانب آلية الميزانية التشاركية آليات أخرى من قبيل المجالس الجماعية. فكيف تم إذن اعتماد المجالس الجماعية باعتبارها آلية قوامها المشاركة المواطنة؟

المحور الثاني: المجالس الجماعية كآلية مكرسة لديمقراطية القرب

تبنت التجارب المقارنة للمساهمة في بلورة القرار العمومي المحلي؛ عدة آليات تبتغي منها تجويد المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي من خلال الدفع بالساكنة إلى الانخراط في مختلف عمليات الفعل العمومي المحلي؛ من وضع للسياسات، مروراً باتخاذ القرار، ثم انتهاء بعملية التقييم. ولقد تعددت هذه الآليات؛ إذ نجد مؤسسات مجالس الأحياء بفرنسا (أولاً) ومجالس الحكماء بإسبانيا (ثانياً).

أولاً: تجربة مؤسسات مجالس الأحياء الفرنسية

كان الحي منذ فترة طويلة موضوع نقاش في السياسة الحضرية الفرنسية. وقد أثار جدالاً لدى المنظرين الديمقراطيين من توكفيل (1840) Tocqueville إلى دال (1970) Dahl بأن الوحدات الصغيرة للمشاركة السياسية تعزز إحساس المواطنين بالكفاءة السياسية. ونظرًا لأن النخب السياسية الحضرية والسكان غالباً ما ينظرون إلى الحي باعتباره أصغر عنصر للمشاركة السياسية، فإن الأحياء لديها إمكانات كبيرة لتفعيل حقوق المواطنة وتقديم مطالب سياسية. غالباً ما تستخدم الدول المتقدمة حكومات المدن ومنظمات المجتمع المدني



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

والأحزاب السياسية والممثلون الآخرون الأحياء لحشد المشاركة وتنظيم العمليات السياسية ومعالجة القضايا والبرامج.

ومنذ عام 2002، عبرت فرنسا عن رغبتها الجامعة في تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال العمل على تطبيق "قانون الديمقراطية المحلية". ويهدف هذا القانون إلى تعزيز سلطة المواطنين في المدن التي تضم على الأقل 3,500 نسمة، حيث شجع هذا القانون العديد من المدن على تطوير عمليات المشاركة.

مثل مدينة غرونوبل الفرنسية؛ ففي عام 2002 أسست غرونوبل ستة مجالس مواطنة تشاركية لستة أحياء تشكل المدينة، والتي سمحت للمواطنين الذين يعيشون في الأحياء الستة بالتعبير عن آرائهم حول المشاريع المحلية وكذا التعبير عن مخاوفهم بشأن تطوير غرونوبل. ولقد اهتمت المدينة اهتماما كبيرا بهذه العمليات التشاركية، من خلال ابتكار مجالس الأحياء. وكانت غرونوبل تأمل في تمكين السياسيين والإداريين المحليين من الحصول على فهم أفضل لاحتياجات السكان وفهم أفضل للبيئة المحلية.

كما هو منصوص عليه في المادة 1 L2143 - من قانون الجماعات المحلية الفرنسي فإن الجماعات التي يبلغ عدد سكانها 80.000 نسمة أو أكثر، يحدد المجلس البلدي مجال كل منطقة من المناطق التي تتكون منها الجماعة. ولكل حي، مجلس يحدد المجلس الجماعي اسمه وتكوينه وإجراءات عمله. ويؤذن لهذا الأخير بتجاوز الحد الأقصى الذي حدده القانون بنسبة 30 في المائة من عدد أعضاء المجلس لعدد النواب، لتعيين نواب يكونون مسؤولين أساسا عن أحد الأحياء أو أكثر، في حدود 10 في المائة من الموظفين القانونيين في المجلس الجماعي. كما يمكن لرئيس الجماعة استشارة هذه المجالس ويمكنها تقديم مقترحات بشأن أي قضية تتعلق بالحي أو المدينة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لرئيس البلدية ربط هذه المجالس بالأعمال التي تهم الحي، ولا سيما تلك التي تتم بموجب سياسة المدينة.

وعلى هذا الأساس فمجالس الأحياء ليست إلا وحدات يجتمع فيها المواطنون من أجل التدارس في أمورهم وشؤون منطقتهم التي يتشاركونها.

ثانيا: تجربة مجالس الحكماء الإسبانية

إن مجالس الحكماء آلية من آليات المشاركة المواطنة. وقد أصبحت هذه الآلية أكثر شيوعا في حكومات المدن الإسبانية، خاصة في التسعينيات. ويركز هذا الأسلوب على اختيار مجموعة من المواطنين العاديين يتم انتقاؤهم عن طريق القرعة، من أجل إبداء الرأي حول مسألة تهم الشأن العام المحلي، والتي تتطلب في العديد من الأحيان قدرا من التحصيل العلمي من أجل صياغة خيار جماعي، انطلاقا من النقاشات التي تسبقه.

وتمر المنهجية التي يتبعها مجلس الحكماء عبر ثلاث مراحل:

• اختيار المشاركين عن طريق القرعة؛ وذلك انطلاقا من اللوائح النهائية للقاطنين بالجماعة. وتعمل بعض الجماعات على تحفيز المشاركين ماديا من أجل الحضور وتحمل مسؤولية تدبير الشأن المحلي.

• الإعلام والنقاش؛ حيث يبتدئ النقاش بناء على المعلومات الكافية التي تقوم الجهات المعنية بتزويد الحكماء بها. ويدور النقاش من يومين إلى ثلاثة أيام على أسس علمية ومنهجية.



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

• تقرير المواطنين؛ يتم في الأخير صياغة تقرير شامل ومنهجي، يتضمن نتائج الاستطلاع، ودينامية النقاشات، والخلاصات التي يجب تفعيلها. ويقدم التقرير إلى المجالس المنتخبة. وتشكل مجالس الأحياء، بذلك، آلية من الآليات التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية؛ فعن طريق هذه الآلية يتم إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المحلي. وعلى الرغم من الأهمية التي تضطلع بها هذه الآليات فإنها تحتاج إلى تطوير جاد وفعال؛ حيث إن هذه التجربة، أي المجالس، ظلت غير فعالة، سواء كانت مجالس الأحياء أو مجالس الحكماء مقارنة بتجربة الميزانية التشاركية.



خاتمة

ومما تقدم يظهر الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الترابية، وآلية فعالة للمساهمة في ترسيخ السياسة التنموية على المستوى الترابي، ومن ثم تحقيق النجاعة؛ إذ يشكل المجتمع المدني الحجر الأساس لإنجاح أية عملية تنموية ترابية. وعليه، فبدون إشراك المواطنين في بلورة البرامج المحلية يصعب تحقيق الجدوى في مختلف السياسات الترابية.

وتعد كل من آليتي الميزانية التشاركية والمجالس الجماعية ركيزتين أساسيتين مكنتنا من إشراك الساكنة في تدبير الشأن الترابي. ومنه جسدتا منطلقا لتكريس دعائم المشاركة المواطنة الفعالة؛ بغية الارتقاء بأهمية دور المواطن في تسيير وتدبير شؤون المنطقة. فهل يمكن استثمار هاتين الآليتين (الميزانية التشاركية والمجالس الجماعية) في تطوير منظور المقاربة التشاركية في سياسات التدبير الترابي بالمغرب؟



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

لائحة المراجع:

- باللغة العربية

الكتب:

- السهول ابراهيم: "واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب"، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ألمانيا- برلين، الطبعة الأولى، سبتمبر 2021.
- مختار عمر أحمد: "معجم اللغة العربية المعاصر"، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى 2008.
- الأطروحات والرسائل الجامعية:
- الأطروحات:

- بلشقر آمال: "تدبير الجماعات الترابية للمشاريع التنموية بين إكراهات الواقع ومتطلبات التنمية الجهوية المندمجة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا، السنة الجامعية 2014 / 2015.
- لعزيز صفية: "الديمقراطية التشاركية بين التحديات الحقيقية والرهانات المستقبلية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة السنة الجامعية 2016-2017.
- الرسائل:

- زكي خالد رضي: "الحكامة الترابية في ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية مقارنة للقانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، السنة الجامعية 2015/2016.
- المقالات:

- أجلاب رشيد: "المفهوم الجديد للتدبير الترابي في سياق الجهوية المتقدمة"، المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية، لعدد 2، 2017.
- جيري نجيب: "الديمقراطية التشاركية والتمكين التنموي نحو بناء سياسة عمومية تشاركية"، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 1.

- الشطيبي أسماء: "الفاعل المدني والديموقراطية المحلية"، في: "الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب"، (دراسات متكاملة)، تنسيق: ادريس جردان وعبد المنعم لزعر، مطبعة قرطبة - أكادير، طبعة 2020.
- العويمري قاسم: "المنتخب المحلي والفاعل المدني، أية علاقة تفاعلية؟"، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، عدد مزدوج 8/9، 2021.



دور المجتمع المدني في تدبير الشأن الترابي: تجارب رائدة

• لعزيز صفية: " دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية"، المجلة المغربية للرصد القانوني والقضائي - العدد الأول 2020.

• يحيى موصطفي: "التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال العقدين الأولين من القرن 21 المقاربة الترابية بعد 20 سنة من التجريب"، في: " التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب"، تنسيق: آمنة بوغالي وعبد الرحمان علال، مطبعة ، INADACOM DESIGN الرباط – المغرب، الطبعة الأولى، دجنبر 2022.

- References:

- Barthout Thomas : "Les budgets participatifs des lycées en Poitou-Charentes", La revue du Groupe Ruralités, Éducation et Politiques, N°193, mars 2007.
- Cetintürk Veli Ercan and günel Vehbi Alpay : " The Case of France Journal of Social Sciences and Education Neighborhood Councils as A Local ", Journal of Social Sciences and Education, N° 6(2), 2023.
- Dias Nelson : "Hope For Democracy 25 Years Of Participatory Budgeting Worldwide", Collaboration Simone Júlio, Edition In Loco Association Avenida Da Liberdade- Portugal, April 2014.
- D'Oliveira Osmany Porto: "Le transfert d'un modèle de démocratie participative :Paradiplomatie entre Porto Alegre et Saint-Denis" , Éditions de l'IHEAL, Collection Chrysalides, Année d'édition 2010.
- Font Joan: "Local participation in Spain: beyond associative democracy",Institut de Ciències Polítiques i Socials (ICPS), Barcelona, 2002.
- Fortes Alexandre : "Participatory Budgeting in Porto Alegre An Experience in Democratic Innovation and its Historical Background",Moving the Social, N°49, 2013.
- Hatcher Desiree : "Participatory budgeting: Enhancing community reinvestment through public engagement", ProfitWise News and Views, Issue 3.
- Hellrigl Manfred and Lederer Michael : "Wisdom Councils in the public sector ", in R. Zubizarreta and M. Zur Bansen (eds.) Dynamic Facilitation. Die erfolgreiche Moderations methode für schwierige und verfahrenre Situationen. Weinheim and Natal: Beitz Verlag. Chapter translated into English by Rosa Zubizarreta, 2014.
- Inclusive Cities Observatory : Observatory about "Poitou-Charentes region (France): Participatory democracy", 2004.



- Leubolt Bernhard, Novy Andreas, Becker Joachim : "L'évolution des modes de participation à Porto Alegre", REVUE INTERNATIONALE DES SCIENCES SOCIALES, N°193-194,2007.
- MAŁCZKA Krzysztof And Others : "Models of Participatory Budgeting. Analysis of Participatory Budgeting Procedures in Poland", polish sociological review, N ° 4(216).
- Organization for Economic Cooperation and Développements : " Summary Note For a report : Dispelling Myths about Participatory Budgeting across Levels of Gouvernements ", July 2022.
- Röcke Anja : " Democratic Innovation through Ideas? Participatory Budgeting and Frames of Citizen Participation in France, Germany and Great Britain ", Doctoral thesis on Political and Social Sciences, European University Institute, Department of Political and Social Sciences- Florence, November 2009.
- Santos Boaventura De Sousa : "Participatory Budgeting in Porto Alegre: Toward a Redistributive Democracy", Magazines POLITICS & SOCIETY, vol 26, N° 4, Decembre 1998.
- Sintomer Yves And Others : "Transnational Models of Citizen Participation: The Case of Participatory Budgeting", Journal of Public Deliberation, Volume 5, Issue 2, Article 9, 2012.
- Sintomer Yves, ROCKE Anja et TALPIN Julien : "Démocratie participative ou démocratie de proximité ? Le budget participatif des lycées du Poitou-Charentes", L'HOMME et LA SOCIÉTÉ REVUE INTERNATIONALE DE RECHERCHES ET DE SYNTHES EN SCIENCES SOCIALES, N° 172-173, 2009/2.